



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



دراسة التشغيل، سياسة الإنفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور

معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة: 2010-2019

*Employement study, Investement spending policy and growth
through the magic square of Kaldor*

Data of Algeria's development programs during the period 2010-2019

فتيحة بروبتي¹ ، الجليلي بوظراف² ، حاج بن زيدان³

¹ جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم - الجزائر

² جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم - الجزائر

³ جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم - الجزائر

Key words:

Kaldor square,
Government programs,
Economic diversification,
employment,
Algeria.

Abstract

The aim of the study is to analyze the employment situation in Algeria during the program of economic growth consolidation and the new five-year program by analyzing the changes in the macroeconomic indicators and comparing them with the representation of the magic square of Kaldor in the period 2014-2017. The study shows that the economic performance was improved during the period 2010-2014. However, the by the drop in oil prices that shrunked in size and declined to be seen as a result of a clear decline in macroeconomic indicators. Thus, the government should adopt an economic diversification policy out of dependency on hydrocarbons in the aim to make up its economy.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2019-10-23

القبول: 2019-12-29

الكلمات المفتاحية:

مربع كالدور،
البرامج الحكومية،
التنوع الاقتصادي،
التشغيل،
الجزائر.

هدف الدراسة هو محاولة تحليل واقع التشغيل في الجزائر خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي الجديد وذلك بتحليل تغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي ومقارنتها بمثولية مربع كالدور خلال الفترة 2014-2017. توصلت الدراسة إلى أن الأداء الاقتصادي كان جيدا خلال الفترة 2010-2014 بسبب تحسن مؤشرات الاقتصاد، لكن مع انخفاض أسعار المحروقات تقلصت مساحته وابتعدت عن المثولية بسبب تراجع واضح في مؤشرات الاقتصاد الكلي، مما يتوجب على الحكومة انتهاز سياسة التنوع الاقتصادي للخروج من التبعية للمحروقات.

1- مقدمة

- القاعدة النظرية لمتغيرات مربع كالدور؛

- نبذة عن المخططات التنموية للفترة 2010-2019؛

- نتائج تطبيق مربع كالدور على الاقتصاد الجزائري خلال المخططات التنموية في الفترة 2010-2019.

فرضيات البحث

1- التوجه الفكري الاقتصادي لكالدور يعتمد على التحليل الكينزي الذي من خلاله يتم تفقد أداء الاقتصاد بدلالة أربع مؤشرات والمتمثلة أساسا في: نمو الناتج الداخلي الخام، التوازن الخارجي، معدلات البطالة والتضخم، حيث كلما تم الابتعاد عن المركز واتسعت مساحة المربع السحري يكون ذلك دليل على الأداء الجيد للاقتصاد من خلال تحقيق أعلى معدلات للنمو ورصيد موجب لميزان المدفوعات، بالمقابل تحقيق أدنى معدلات للتضخم والبطالة؛

2- كان لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي أثارا واضحة على الاقتصاد تجلت أساسا في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، وينتظر تحقيق رؤية اقتصادية متنوعة تنافسية جراء النموذج الاقتصادي الجديد؛

3- يفترض تحقيق نتائج إيجابية للسياسة الاقتصادية الكلية جراء تطبيق البرامج التنموية، لكن ضعف الآلة الإنتاجية وإهمال جانب العرض لدى الاقتصاد الوطني زيادة على ارتباطه بأسعار المحروقات آلت دون تحقيق الأهداف الرئيسية للمربع السحري لكالدور.

الدراسة ستعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تبين تطور الاقتصاد الجزائري خلال برنامج تطوير النمو الاقتصادي، وتنبؤات نتائج النموذج الاقتصادي الجديد مع مشارف سنة 2019، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الاستقرائي بغية تحليل البيانات الإحصائية للاقتصاد الوطني ومحاكاتها مع أهداف المربع السحري لكالدور، المعطيات الإحصائية تم استخراجها من الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر والبنك الدولي.

الدراسات السابقة

من الدراسات الحديثة في الموضوع يوجد دراسة محمد صلاح (محمد صلاح الدين، 2016، الصفحة 12)⁽¹⁾ والتي تناولت موضوع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور، من خلال تحليل وتقييم البرامج التنموية على طول الفترة 2001-2014 وفقا لمبادئ المربع السحري لكالدور، فتوصلت الدراسة إلى أن تدهور أسعار المحروقات وتأكل احتياطات الصرف جعلت السياسة الاقتصادية لا تحقق أهدافها بفعالية بسبب عجز استمرارها في تمويل مشاريعها الاستثمارية، إضافة إلى عدم استطاعة الاقتصاد الجزائري استيعاب للحجم الكبير للاستثمارات العمومية نتيجة ضعف الآلة الإنتاجية.

اهتمت النظريات الاقتصادية بمشكلة البطالة منذ القدم، نظرا لما تمثله من خطر على اقتصاديات الأمم، محاولة لإيجاد التوازن في سوق العمل ومن أجل التخفيض من معدلات البطالة التي أصبحت تهدد الدول الفقيرة وحتى الغنية منها، لما تشكله من آفات اجتماعية، تستوجب مواجهتها قبل تفاقمها.

تعتبر سياسة التشغيل المنتهجة من قبل الدول كآلية لتحسين معدلات النمو الاقتصادي، من خلال زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة اليد العاملة المنتجة، ومنه تحسين مستوى التشغيل، فالتقليل من معدلات البطالة. قد عانى الاقتصاد الجزائري من عدة صدمات أثرت عليه نتيجة تغير أسعار المحروقات خاصة مع طلع الثمانينات، بسبب الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بأسعار المحروقات مما قلص من التوسع الإنفاقي و زاد من تفاقم معدلات البطالة.

و مع زيادة إيرادات الدولة العامة بسبب التحسن الذي عرفته أسعار المحروقات، خاضت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية بغية النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية، و ركزت على برامج متتالية خاصة مع عودة إنعاش أسعار النفط سنة 2001 التي شكلت منعرجا حقيقيا في سوق العمل، حيث كان من أولويات تلك البرامج التقليل من معدلات البطالة نظرا لما تخلفه من ضغوطات وآفات اجتماعية خطيرة وبناء نموذج اقتصادي جديد مع مطلع سنة 2015.

الإشكالية والفرضيات

بناء على ما تم ذكره سالفًا يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى فعالية برنامج توطيد النمو الاقتصادي والنموذج الاقتصادي الجديد للجزائر في ظل المربع السحري لكالدور؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات التالية:

- كيف يمكن تقييم الأداء الاقتصادي انطلاقا من المربع السحري لكالدور؟

- ما مدى مساهمة برنامج توطيد النمو الاقتصادي -2010-2014 في تطوير التشغيل ؟

- ما هي آفاق تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد -2015-2019؟

- كيف يمكن تقييم نتائج تطبيق المربع السحري لكالدور على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2019؟ الهدف الأساسي من هذه الدراسة تبين آثار بعض البرامج الحكومية على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية انطلاقا من المربع السحري لكالدور، خاصة خلال الفترة 2010-2019 وعليه سيتم تقسيم هذا العمل إلى المحاور التالية:

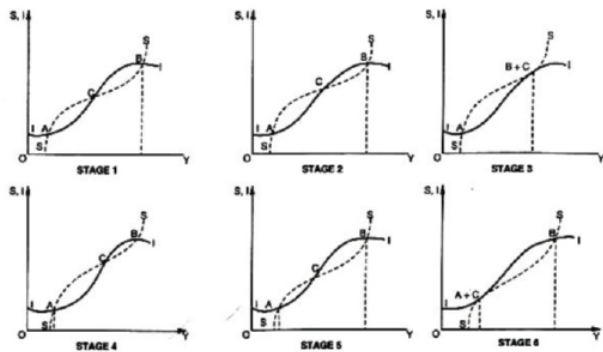
للولايات المتحدة الأمريكية بأنه يمكن حصرها في تحقيق: التوظيف الكامل ونمو الإنتاج، استقرار الأسعار، إضافة إلى توازن الميزانية وميزان المدفوعات⁽⁴⁾، وهذه الأهداف الأربعة هي التي اعتمد عليها الاقتصادي كالدور في بناء نموذج المربع السحري الذي سيتم التطرق إليه من خلال هذا المحور.

2. 1. الإطار المفاهيمي للمربع السحري لكالدور

أول من تطرق إلى ما يسمى بالمربع السحري لكالدور هو العالم الإنجليزي نيكولاس كالدور خلال الفترة (1908- 1986)، حيث في عام 1960 أكد على أن تحقيق السياسة الاقتصادية يتم من خلال أربع أهداف اقتصادية أطلق عليها المربع السحري لكالدور من خلال تمثيل رسومي لتلك الأربع أهداف المتمثلة في: نمو، نسبة بطالة، التوازن الخارجي للرصيد التجاري واستقرار الأسعار (Julien Floer⁽⁵⁾, 2015,p10). يمر نموذج كالدور بعدة مراحل متوالية كما يشير إليه الشكل الموالي:

شكل 1

مراحل الانكماش والتوسع الحاصلة في نموذج كالدور



Source : https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Kaldor_3.png
Consulté le 05/02/2019

2. 2. تقييم الأداء الاقتصادي انطلاقاً من المربع السحري لكالدور

الاتجاه الفكري لنيكولاس يعتمد على الأفكار الكيزية التي تشجع الطلب الفعال، قد اعتبر نيكولاس أنه لا يمكن اعتبار أي سياسة اقتصادية فعالة ما لم تحقق أربع أهداف رئيسية متمثلة أساساً في:

أولاً: البحث عن النمو الاقتصادي

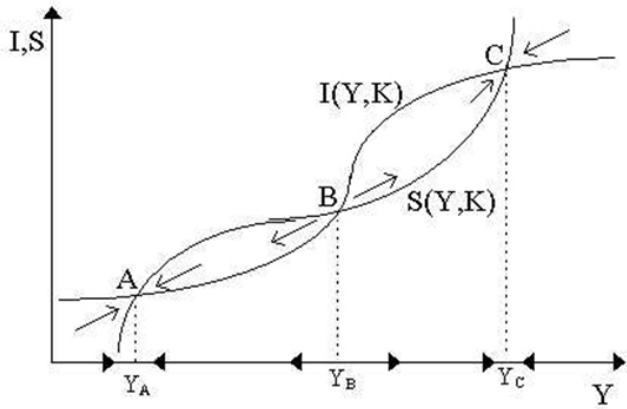
النمو الاقتصادي يقيس الزيادة المستدامة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعتبر شرطاً لتحسين مستويات المعيشة، ويقاس النمو الاقتصادي من خلال نمو الناتج المحلي أو نمو الناتج للفرد الواحد (Gaffard, Jean-Luc, 2011,p:09)، وحسب كالدور يجب تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة تقدر بـ 6% حيث يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية (محمد صلاح، 2016، الصفحة 267)⁽⁶⁾، مع إلزامية تحقيق معدل نمو اقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني،

وقد أبرزت دراسة ميهوب مسعود (ميهوب مسعود، 2017، الصفحة 13)⁽²⁾ التي أجراها على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة عنونت بـ: دراسة قياسية لمؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين: 1990-2015، التي حاول من خلالها إعطاء صورة حقيقية لما أفرزته المخططات التنموية على طول فترة الدراسة خاصة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي حيث خلصت الدراسة القياسية إلى أن استراتيجية النمو اللامتوازن أدت إلى تعميق الاختلالات داخل المنظومة القطاعية الجزائرية، والتي ترجمت من خلال معدلات نمو اقتصادي سالبة خارج قطاع المحروقات، وتحقيق غلة متناقصة تنفي اتجاه النمو نحو تكثيف استغلال وسائل الإنتاج، وأن الرفع من الطلب الكلي الفعال لم يؤدي إلى تحريك الآلة الإنتاجية المحلية، وأن مشكل الاقتصاد الوطني يبقى في كيفية فك تبعيتها لقطاع المحروقات.

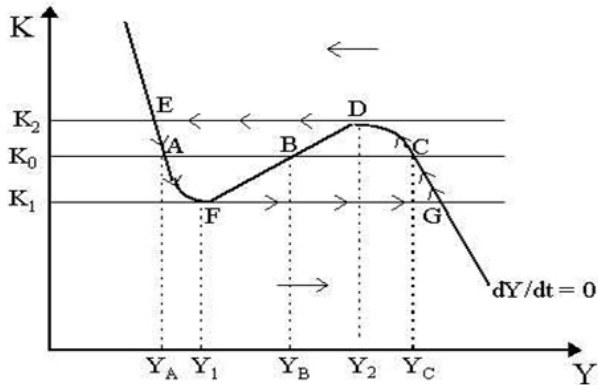
جاءت دراسة زكرياء مسعودي (زكرياء مسعودي، 2017، الصفحة 15)⁽³⁾ بعنوان: تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة 2001-2016، من أجل إبرام مضمون برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر التي تعتمد على التوجه الكنزي الذي يركز على زيادة الطلب الكلي من أجل زيادة نمو الناتج المحلي الذي ينعكس إيجاباً على أهداف مربع كالدور السحري، فتوصلت الدراسة إلى أن أحسن مرحلة للإصلاحات كانت خلال برنامج دعم النمو للفترة 2005-2009 التي عرفت تحسن المؤشرات الاقتصادية واتساع مساحة المربع ليقترّب من مثولية مربع كالدور السحري، سرعان ما يتراجع الأداء الاقتصادي بدء من سنة 2010 ليظهر انكماشاً في مساحة المربع السحري لكالدور نتيجة تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي الأربعة: التحسن الظرفي للنمو الاقتصادي نتيجة ارتباطه بأسعار المحروقات، والتذبذب في معدل التضخم الناتج عن التوسع في الإنفاق العام والدعم الحكومي، أما بالنسبة لمؤشر البطالة فرغم التحسن في معدلاتها إلا أن المناصب المستحدثة ظرفية ومؤقتة والتي جاءت في إطار عقود الإدماج المرتبطة بتطور إنفاق الدولة، أما مؤشر ميزان المدفوعات رصيده الموجب يعود إلى البحبوحة المالية التي عرفت ميزانية الدولة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط بدء من سنة 2000، ليعرف تراجعاً ملحوظاً خاصة في الفترة 2010-2016 بسبب زيادة فاتورة الواردات وتراجع سعر برميل النفط.

2. 2. أهم المبادئ التي يعتمد عليها المربع السحري لكالدور لقياس أداء السياسة الاقتصادية الكلية

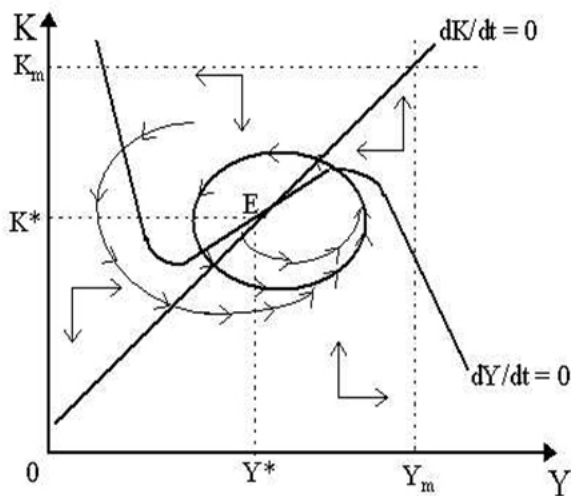
تلعب السياسة الاقتصادية الناجحة دوراً مهماً في تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتلك السياسة تتمثل أساساً في مجموع التدخلات الحكومية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية التي تعتبر ضارة بالفرد والمجتمع، التي تسعى إلى تحقيق أربع أهداف رئيسية قد اعتبرها قانون (Humphrey Hawkins) عام 1978



الدورة غير الخطية بين الاستثمار والتوفير



ديناميكية دورة كالدور - الدورة غير الخطية



الدورة التجارية لكالدور غير الخطية

إضافة إلى أن معدل النمو المحقق حسب كالدور يجب أن يساعد معدل النمو الطبيعي على المحافظة في سوق العمل لأنه في اعتقاده أنه إذا تم تحقيق معدل نمو أعلى من المعدل الطبيعي سيكون هناك نقص في اليد العاملة وترتفع الأجور تدريجياً، مما يقلل من معدل الربح (Gilbert Bougi, 2010, p: 06)، إذن حسب كالدور لا بد للسياسة الاقتصادية من تحقيق معدل نمو اقتصادي يحافظ على التوازن في سوق العمل.

ثانياً: البحث عن التشغيل الكامل

من خلال هذا المؤشر وحسب كالدور يتم تحقيق التشغيل الكامل بتحقيق معدل بطالة يساوي صفر، فمفهوم التشغيل الحديث لا يعكس البطالة ولا حتى مفهوم العمل فقط، بل إنه يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والترتب للعامل تبعاً لاختصاصاته ومؤهلاته (نصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، 2010، الصفحة 37)⁽⁷⁾، فالشغل الكامل يعني الاستخدام الأمثل لكل عوامل الإنتاج وتحقيق أقصى توظيف ممكن.

ثالثاً: البحث عن التوازن الخارجي

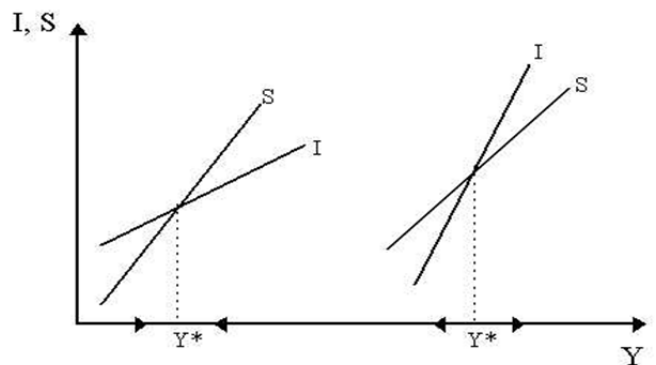
المقصود بالتوازن الخارجي هو تحقيق توازن في ميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهداف السياسة النقدية، فعجز ميزان المدفوعات يعتبر مشكلة بالنسبة لاقتصاد أي دولة، بزيادة وارداتها عن صادراتها، ويجعلها مثقلة بالديون وتعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها، أما حالة الفائض تجعلها تعيش مستوى معيشي أقل من إمكانياتها حسب كالدور يجب أن يكون رصيد الميزان موجبا أو يقارب 2 % (kouider Boutaleb, 2004, p02)⁽⁸⁾.

ثالثاً: تحقيق معدل تضخم مناسب للاقتصاد

قد عرف الاقتصاديون جونسون التضخم بأنه: الارتفاع المؤكد في الأسعار (طاهر رياض البياتي، خالد توفيق الشمري، 2011، الصفحة 249)⁽⁹⁾، الناتجة عن الزيادة في كمية النقود المتداولة، كالدور يرى بأنه لا بد من نسبة معدومة لمعدل التضخم (0%)، من أجل الاستقرار الاقتصادي، وتفادي فقدان الثقة في سياسات الدولة، لأنه يترك أثراً اقتصادية واجتماعية مضرّة بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء.

كما أن لأطروحة كالدور دورات منها الخطية وغير الخطية وهذا عبر ديناميكية وحركية المتغيرات الكلية المكونة له من المتغيرات التالية: $I, S, K, dY/dt$

شكل 2: الدورات الخطية وغير الخطية في نموذج كالدور

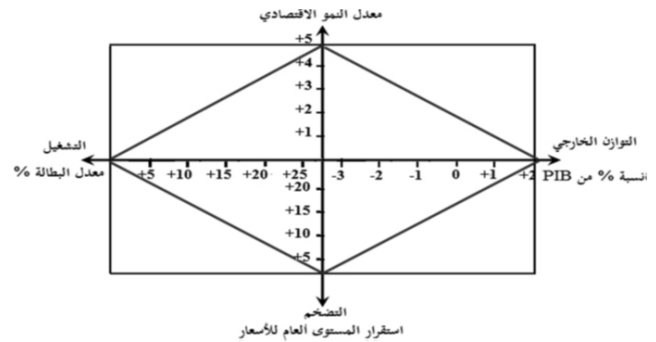


خطية دورة كالدور

2. 3. تمثيل المربع السحري لكالدور

شكل 3

تمثيل المربع السحري لكالدور من خلال المتغيرات الأربع



Source : Julien Floer, le carré magique de Nicholas Kaldor, 2015, <http://richesse-et-finance.com/le-carre-magique-de-nicolas-kaldor/>, Consulté le 05/02/2019

تعارض في الأهداف للمربع السحري لكالدور

المربع السحري لكالدور يلخص أهداف السياسة الاقتصادية، التي غايتها تحقيق الحد الأعلى من النمو الاقتصادي، السعي إلى تحقيق التشغيل الكامل وتخفيض معدلات البطالة، إضافة إلى محاولة تحقيق الاستقرار في الأسعار، وتحقيق التوازن مع العالم الخارجي، وسمي بالمربع السحري نظرا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة في آن واحد بسبب تعارضها مع بعضها البعض، لأنه يصعب مثلا تحقيق التشغيل الكامل في حدود أسعار مستقرة، لأن زيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار.

أما فما يخص علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي فقد تطرق إليها العديد من الباحثين نظرا لأنها تمثل هاجسا بالنسبة للعديد من الدول سواء النامية أو المتقدمة، فقد جاءت دراسة كل من (ثريا الخرجي، أياد كاظم حسون، 2016)، في دراسة قياسية أجراها على اقتصاد العراق خلال الفترة 1980-2010، بأن التضخم الناتج عن ارتفاع الأسعار يعد أحد المحددات السلبية للنمو الاقتصادي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لذا لا بد من السيطرة على التضخم من أجل الوصول إلى هدف النمو الاقتصادي، أما دراسة (وليد عبد الحميد عايب، 2010)، تقول بأن البحث عن التشغيل الكامل يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية، وتحقيق التشغيل الكامل وذلك يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الأسعار.

أما تحقيق التشغيل التام في وجود توازن في ميزان المدفوعات هي أيضا ليست بالأمر السهل، لأن زيادة حجم الصادرات تستوجب خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وبالتالي زيادة القدرة التنافسية مع الدول الأخرى، تلك الزيادة في الصادرات ينتج عنها زيادة في الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى الميل للاستيراد مع احتمال ارتفاع مستويات الأسعار الناتجة عن التوظيف الكامل وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات ومنه التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات (عبد المجيد قدي،

3. نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي وأفاق النمو الاقتصادي الجديد على التشغيل

بعد اليسر المالي الذي عرفته الجزائر بدء من سنة 2000 الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات شرعت في عدة إصلاحات تنموية بسلسلة من المخططات والإصلاحات على طول الفترة 2001 إلى غاية 2014، ثم اختارت مسار جديد بدء من سنة 2015 بغية تنويع الاقتصاد الوطني.

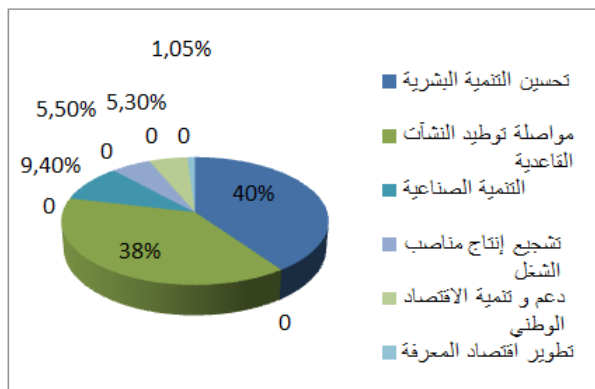
3. 1. تقييم نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

من المتوقع أن معدلات البطالة تزداد وبشدة مع استمرار التطور التكنولوجي، فقد أشار قانون المالية التكميلي لعام 2009 إلى أن الانعكاسات المباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية على الجزائر وصلت إلى تقليص عدد المناصب المالية لسنة 2010 لأزيد من 31 ألف منصب شغل⁽¹¹⁾، فقد أطلقت الدولة لمواجهة ذلك برنامجا لتوطيد النمو الاقتصادي يعتبر امتدادا للبرامج السابقة التي بدأت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، يليه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 2009 كلها تسعى إلى إعادة الإعمار الوطني وإنعاش الاقتصاد، وتواصلت الإصلاحات من أجل تدارك ما لم يتم تحقيقه من خلال البرنامجين السابقين بتجسيد برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي أفرد له غلاف مالي قدر بـ 21.214 مليار دينار جزائري لإنجاز العديد من البنيات التحتية، وتقليص معدل البطالة الذي بلغ سنة 2014 معدل 10.6%، حيث خصص ما قيمته 40% من إجمالي الغلاف المالي لتنمية الموارد البشرية (هوارى عامر، قاسم حيزية، 2013، الصفحة 12)⁽¹²⁾، هذا من أجل تقليص معدلات، تحسين المستوى المعيشي وتقليص معدلات البطالة، وتطوير البنية التحتية.

3. 2. مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

ركز برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تحسين المستوى المعيشي ومواصلة توطيد المنشآت القاعدية من أجل تحسين الخدمة العمومية ويمكن تبيان محتوى هذا البرنامج من خلال الشكل الموالي:

شكل 4: يوضح مجالات برنامج توطيد النمو (2010-2014)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وكالة دعم وتطوير الاستثمار www.andi.dz

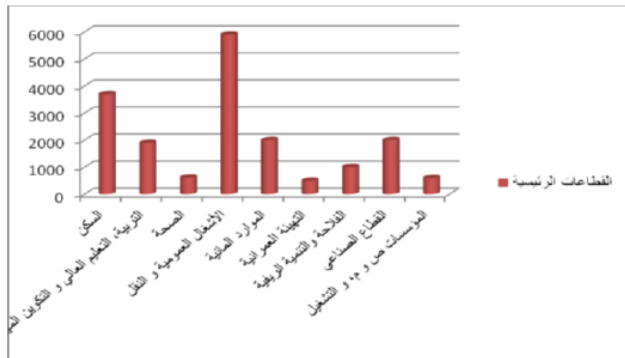
النقل الحضري على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي، وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة؛

- ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية، وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل؛ إضافة إلى قطاعات أخرى تم الاهتمام بها في هذا البرنامج يمكن ملاحظتها فيما يلي:

شكل 5

القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج التوظيف الاقتصادي 2010-2014



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات تضمنها تقرير ملحق ببيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، على الموقع: www.premier-ministre.gov.dz

3.3. أفاق النموذج الاقتصادي الجديد 2015-2019

جاء هذا البرنامج في إطار الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتطوير الاقتصاد الأخضر، وتقليص معدلات البطالة، من أجل دعم مسيرة النمو والتنمية، وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقارب 262 مليار دولار، على الرغم من تراجع أسعار المحروقات بدء من سنة 2015 حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط ما قيمته 49.49 دولار بعدما كان يبلغ 96.29 دولار عام 2014، لكن طموح الدولة لتحقيق معدل نمو يقارب 7% جعلها تواصل مسيرتها وضخها للأموال من أجل تنويع وتطوير الاقتصاد وقد تبلورت أهداف هذا البرنامج فيما يلي (بواسطة الوزير الأول، 2018، الصفحة 12) (15):

■ العمل على تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

■ العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛

■ استحداث مناصب للشغل؛

■ استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي يقدر بـ 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛

■ إعطاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من

خصصت لهذا البرنامج مبالغ مالية معتبرة لكل القطاعات حيث حازت مشروعات التنمية البشرية على أكبر حصة مالية قدرت بحوالي 40% من الغلاف المالي، يليها مشاريع البنية التحتية ومواصلة توطيد المنشآت القاعدية بنسبة قدرت بـ 38%، وقد تم تقسيم المبلغ المالي إلى (مصالح الوزير الأول، 2010، الصفحة 48-49) (13)؛

■ برنامج جاري إلى غاية نهاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج أي ما يعادل (130 مليار دولار)؛

■ برنامج جديد بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل (155 مليار دولار).

تم برمجة عدة مشاريع من أجل التنمية البشرية تمثلت فيما يلي (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010، الصفحة 03) (14)؛

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية)، 600.000 مكان بيداغوجي جامعي، و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركب صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛

- مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014؛

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛

- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛

- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعدة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛

- برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

أما فيما يخص الاستثمارات العمومية فقد كانت حصتها ما يقارب 38% من مبلغ البرنامج، خصصت لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وبالأخص فيما يلي:

- أكثر من 3100 مليار دينار جزائري موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات؛

- أكثر من 2800 مليار دينار جزائري مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين

خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛

■ تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛

■ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات الصغيرة؛

■ تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض؛

■ عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛

■ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي وأجنبي.

تري الدولة في الخطة الخماسية (2015/2019) وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وخلق فرصا للشغل ودعم النمو الاقتصادي بتنويع الإنتاج والرفع من القيمة المضافة لأنها تشجع على القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر كإفلاحة والصناعة والسياحة وتأمين النفايات (مكتب شمال إفريقيا، 2018، الصفحة 02)⁽¹⁶⁾، حيث تواصل الحكومة مشاريعها الاستثمارية بإنجاز 04 قطاعات بحرية جديدة وإنجاز موانئ في المياه العميقة وتعزيز الأسطول الوطني من خلال اقتناء سفن لنقل البضائع والمسافرين، وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني من خلال استلام 16 طائرة جديدة.... وأكدت على تعزيز الاستثمار في ثلاث قطاعات كبرى كما سبق الذكر وهي المنشآت والأشغال العمومية والصناعة وكذا التنمية الاجتماعية.

لكن نتيجة تراجع أسعار المحروقات مع بداية سنة 2014 شهد الاقتصاد الجزائري تباطأ بشكل عام، فقد تراجع الواردات، لتسجل انخفاضا قدر بـ 21.55% بين سنتي 2014-2017 والسبب في ذلك راجع إلى قرار الجزائر تخفيض فاتورة الاستيراد في إطار اتباعها لسياسة التقشف خاصة بعد تراجع أسعار البترول، وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات التي بلغت نسبة انخفاضها 44.72% في نفس الفترة، أما الميزان التجاري بعدما كان يسجل فائضا سنة 2014 بحوالي 1.48 مليار دولار أمريكي، أصبح يسجل عجزا قدر بحوالي 11.19 مليار دولار أمريكي عام 2017، مما تسبب في اختناق الأوضاع المالية وصعوبة استمرار تمويل المشاريع قيد الإنجاز، حيث تم مس حجم ترشيد النفقات الحكومية في مجال المشاريع الكبرى ما قيمته 53% من المشاريع المخصصة (بشير مصطفى، 2015، الصفحة 195)⁽¹⁷⁾.

لكن بداية مع سنة 2017 و مع تحسن متوسط سعر برميل

النفط الذي قارب 52.51 دولار، عدلت السلطات إستراتيجيتها الكلية القصيرة الأجل، واعتمدت ميزانية توسعية مع مطلع سنة 2018 بغية تعزيز النمو وتوسيع خلق مناصب الشغل، وحشد موارد إضافية لازمة في السوق المالية الداخلية وتشديد القيود على الاستيراد، ومن أجل المحافظة على التوازنات المالية أصبحت تفكر في استئناف عملية الضبط المالي مع بداية سنة 2019، من أجل استعادة التوازنات العامة مع مطلع 2022.

تسعى الجزائر حالياً إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمل على تحقيق نمو أكثر استدامة واحتواء لكل شرائح المجتمع، ويرى خبراء صندوق النقد الدولي أن المزيج الجديد من السياسات قصيرة الأجل ينطوي على مخاطر وقد يعوق التوصل إلى هذه الأهداف. من المحتمل أن تؤدي السياسات الجديدة إلى تفاقم الاختلالات وزيادة الضغوط التضخمية والتعجيل بفقدان احتياطات القطع، ونتيجة لذلك قد لا تصبح البيئة الاقتصادية مساعدة للإصلاحات وتنمية القطاع الخاص، وينبغي أن تركز السياسات التجارية على تشجيع الصادرات بدلا من إخضاع الواردات لحواجز غير جمركية تشويهية (صندوق النقد الدولي، 2018، الصفحة 19)⁽¹⁸⁾.

4. 1 تطبيق مربع كالدور على الاقتصاد الجزائري 2019-2010

من خلال هذا الجزء سيتم تحليل أداء برنامج النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)، وكذا النموذج الاقتصادي الجديد (2015-2019).

جدول 1: متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال برنامج النمو الاقتصادي (2010-2014)

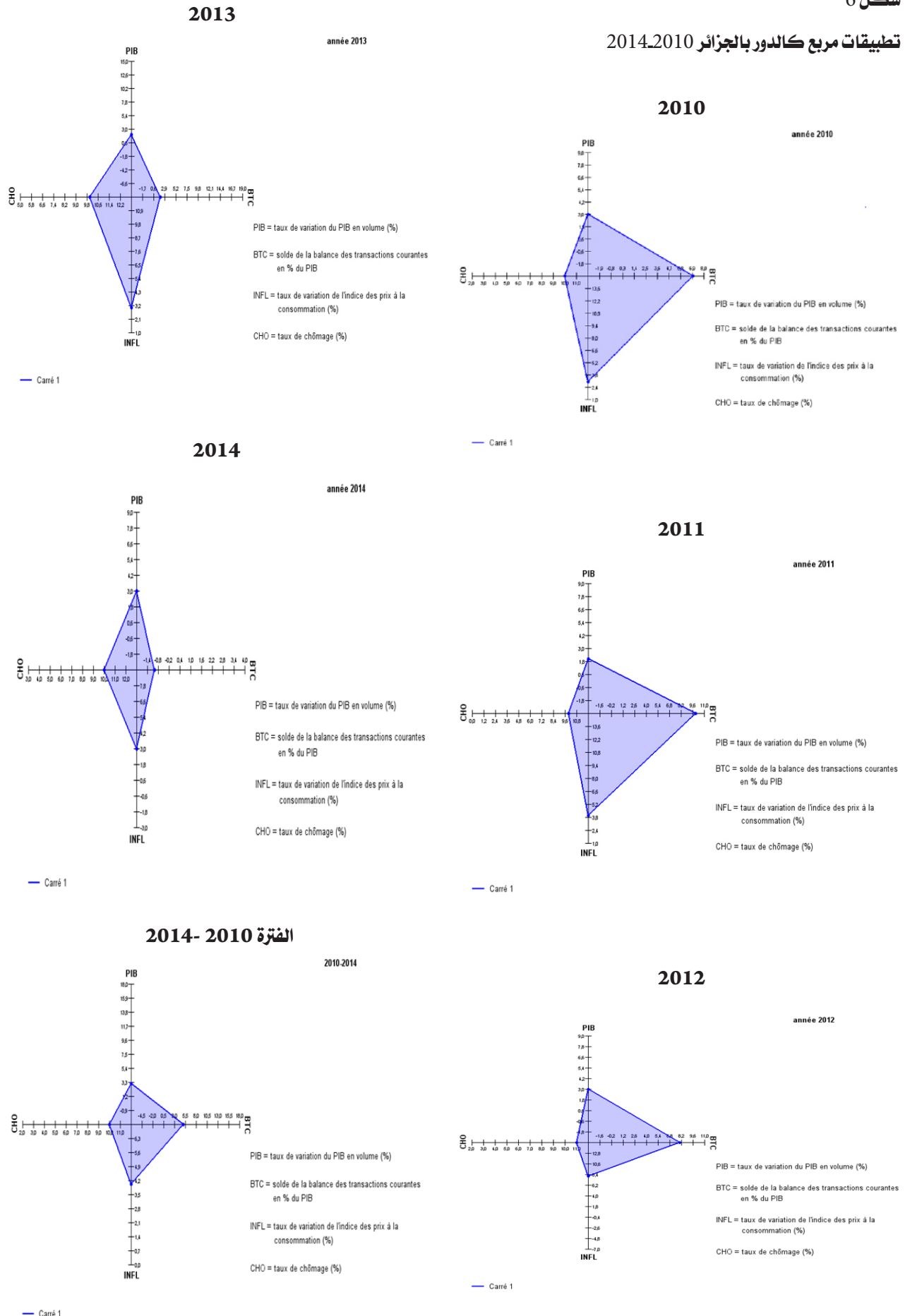
السنوات	النمو الاقتصادي (%)	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)	رصيد ميزان المدفوعات (%) من الناتج المحلي الإجمالي)
2010	3.6	10	3.9	7
2011	2.9	10	4.5	10.1
2012	3.4	11	8.9	8.4
2013	2.8	9.8	3.2	2.8
2014	3.8	10.6	2.9	-1.7
المجموع	16.5	51.4	23.6	26.6
المتوسط	3.3	10.28	4.72	5.32

المصدر: تقرير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، 2015.

سيتم من خلال هذا الشكل تطبيق مربع كالدور على الاقتصاد الجزائري لكل سنة على حدة على طول الفترة 2010-2014 من أجل تبين التغيرات التي حصلت على مؤشرات الاقتصاد الكلي بكل دقة على طول فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

شكل 6

تطبيقات مربع كالدور بالجزائر 2010-2014



المصدر: من إعداد الباحثين

للمواطن، وارتفع معدل البطالة إلى 11%، ورغم هذا سجل معدل النمو زيادة طفيفة حيث بلغ 3.4 % بسبب سياسة الإنعاش المتبعة من طرف الدولة، أما رصيد ميزان المدفوعات عرف تقلصا بسبب زيادة فاتورة الواردات.

في سنة 2013 وبعد معاينة وملاحظة مربع كالدور يتضح أن مؤشرين عرفا تحسنا هما كل من: البطالة التي استقرت عند 9.8% أي 1.12 مليون وهذا راجع إلى إدماج الشباب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي بلغ عددها 60500 مؤسسة (تقرير بنك الجزائر السنوي 2013، الصفحة 26)، وتراجع معدل التضخم بنسبة 5.7% ليصل إلى 3.2% نظرا لتراجع تضخم أسعار السلع الغذائية، أما معدل النمو تراجع ليسجل نفس النسبة تقريبا التي سجلت سنة 2011 المقدرة بـ 2.8% بسبب تراجع النمو في قطاع المحروقات واستقرار النمو خارج قطاع المحروقات حيث تقلصت مساحة مربع كالدور من الجهة السفلية، أما من الجهة اليمنى أيضا تراجعت دليل على تناقص الرصيد الموجب الذي سجله ميزان المدفوعات الناتج بسبب تراجع الصادرات النفطية.

عرفت سنة 2014 والتي تعتبر آخر مرحلة في تطبيق برنامج توظيف النمو بمحافظتها على الانخفاض في معدل التضخم الذي بلغ 2.9% ويظهر ذلك بتقلص مساحة مربع كالدور من الأسفل، وكذلك الأمر بالنسبة لمعدل البطالة الذي استقر عند 10.6%، واستمرت معدلات النمو في الزيادة المتذبذبة والتي لا تزال بعيدة عن معدلات النمو للدول الناشئة والنامية، بالمقابل تجدر الإشارة إلى أن هذه السنة عرفت بالرصيد السالب غير المسبوق لأربع سنوات السابقة لميزان المدفوعات وهذا يفسر بالانخفاض الذي عرفته قيمة الدولار الأمريكي رغم الزيادة في أسعار المحروقات وتضخم فاتورة الواردات.

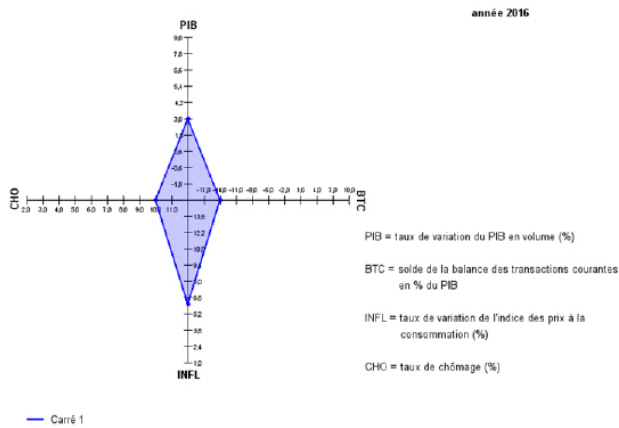
إذن وبشكل عام، تميزت مرحلة برنامج النمو الاقتصادي (2010-2014) بتذبذب من خلال تقلص ثم تمدد لمساحة مربع كالدور السحري حسب الشكل وصل متوسط معدل البطالة في حدود 10.28%، ومعدل التضخم المتوسط قدر بـ 4.72% على الرغم من سعي الحكومة إلى الحد منه وتقلصت مساحة مربع كالدور من الأعلى بسبب تراجع معدلات النمو الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات التي أثرت أيضا على رصيد ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع فاتورة الواردات، تبعا للتغيرات التي حدثت في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وباعتبار أن تقييم البرنامج يكمن في الأهداف التي تم تحقيقها والتي كان أساسها رفع معدل النمو الاقتصادي ومواصلة البرامج التي بقيت قيد الإنجاز، الملاحظ أن هذا البرنامج لم يكن قويا مثلما تم التوقع خاصة وأن قطاع المحروقات بقي مسيطرا على معدلات النمو، لكن رغم هذا إلا أن البرنامج أعطى أهمية كبيرة للتنمية البشرية وتقليص معدلات البطالة، وقد وفقت الدولة إلى حد بعيد في استحداث مناصب للشغل والتي تمثلت على العموم في (إطويل حدة، سلطاني فيروز وآخرون، 2018، الصفحة 154)⁽¹⁹⁾.

بالنسبة لسنة 2010 ومن خلال ملاحظة شكل مربع كالدور يلاحظ اتساع مربع كالدور اتجاه الأسف دلالة على التحسن الذي عرفه معدل التضخم والذي تقلص إلى 3.91% بعدما كان يبلغ 5.73 سنة 2009، وكذلك الأمر بالنسبة لمعدل البطالة عرف تراجعا دليل على إنتاجية برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي كان على طول الفترة (2004-2009) حيث استطاع أن يقلص معدل البطالة من 15.2% سنة 2005 إلى 10.15% سنة 2009 فقد كان جد مولى لمناسب الشغل من خلال المشاريع الاستثمارية المنجزة والتي بقيت قيد الإنجاز حتى بداية برنامج توظيف النمو، وقد عرف مؤشر النمو الاقتصادي تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة رغم أنه طفيف والسبب في ذلك راجع إلى تحسن نمو قطاع المحروقات وخلال ذات الفترة سجل ميزان المدفوعات تحسنا مبررا بارتفاع أسعار المحروقات بعد أن كان يسجل رصيدا سائبا سنة 2009 يقدر بـ 0.58- بسبب الانخفاض الواضح الذي عرفته قيمة الصادرات في ظل استقرار الواردات بسبب تراجع أسعار النفط، إذن على العموم تعتبر مؤشرات الاقتصاد الكلي حسنة في بداية هذا البرنامج.

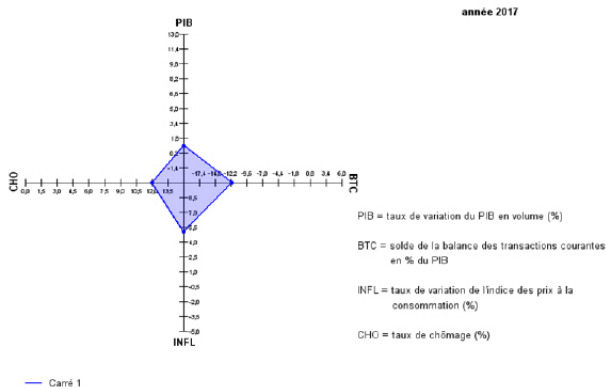
أما في عام 2011، حافظت على نفس معدل البطالة 10% ويظهر ذلك باتساع مساحة كالدور نحو اليسار حيث تم توفير في هذه السنة ما قيمته 1.935.031 منصب شغل عن حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2011 للحكومة الجزائرية، وقد تراجعت مرة أخرى أسعار المحروقات في هذه السنة مما انعكس على معدل النمو الذي انخفض بنسبة 0.7% رغم أنها طفيفة إلا أن مربع كالدور تقلصت مساحته من الأعلى، خاصة وأن معدلات النمو في الجزائر تعرف بطابعها التوسعي وإنتاجيتها الضعيفة أي أنها تعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة خاصة في نفقات رأس مال الدولة التي تعتمد على درجة كبيرة على إيرادات المحروقات المتذبذبة، بمعنى آخر أن النمو في الجزائر ليس مكثفا، أي أنها لا تعتمد على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج، والزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها هو الإبداع أو الابتكار (محمد مسعي، 2012، الصفحة 154) وللأسف هذا ما يفقد له "الاستثمار في الرأسمال البشري"، بالرجوع إلى معدل التضخم قد ارتفع مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغ 4.52% وهذا بسبب التوسع في الإنفاق الحكومي وبداية مباشرة البرامج الخاصة بهذه الفترة، ورغم ذلك سجل ميزان المدفوعات رصيدا موجبا بسبب التحسن الذي عرفته الصادرات خارج قطاع المحروقات والذي بلغ 1.22 مليار دولار أمريكي وتعتبر أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الألفينيات.

غير أن في عام 2012، قد تقلصت مساحة مربع كالدور بشدة من الأسفل وجهة اليسار، حيث عرف معدل التضخم ارتفاعا ملحوظا بلغ 8.89% والسبب في ذلك راجع إلى سياسة الدولة التوسعية ومضاعفة الإنفاق على المشاريع الاستثمارية وزيادة كتلة الأجور حيث انعكس ذلك سلبا على القدرة الشرائية

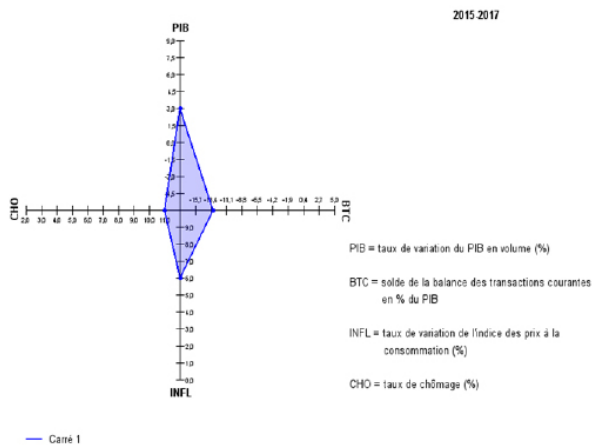
2016



2017



الفترة 2010- 2014



المصدر: من اعداد الباحثين

هنا أيضا سيتم تطبيق مربع كالدور لكل سنة على حدة بغية تبين التغيرات التي صارت خلال ثلاث سنوات الأخيرة. حيث أن سنة 2015 هي بداية لظهور تغيرات تقلص مساحة مربع كالدور م كل الجوانب، يفسر بالتراجع الحاد في أسعار المحروقات حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط 49.49

■ متوسط استحداث سنوي قدر بـ 100.000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC؛

■ تنصيب 300.000 طالب عمل سنويا في إطار جهاز دعم الإدماج المهني.

4. 2 متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال برنامج النمو الاقتصادي (2015-2019)

طبعا نظرا لأنه فترة برنامج النمو الاقتصادي الجديد لم تكتمل بعد لا يمكن تطبيق مربع كالدور إلا على الفترة 2015-2017

جدول 2: متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال برنامج النمو الاقتصادي (2015-2017)

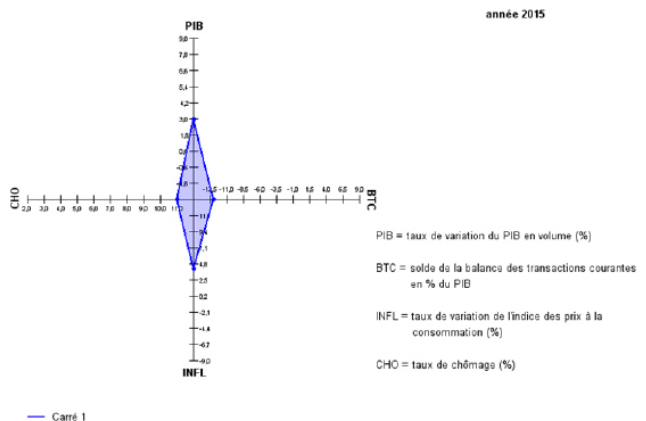
السنوات	النمو الاقتصادي (%)	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)	رصيد ميزان المدفوعات % من الناتج المحلي (الإجمالي)
2015	3.76	11.2	4.78	13.36-
2016	3.3	10.2	6.4	14.26-
2017	1.7	12	5.59	12.30-
2018	-	-	*7.4	-
2019	-	-	*7.6	-
المجموع	8.76	33.4	31.77	39.92-
المتوسط	2.92	11.13	5.59	13.30-

المصدر : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. * توقعات البنك الدولي للسنوات المقبلة.

شكل 7

تطبيقات مربع كالدور بالجزائر للفترة 2015-2017

2015



تقييما للفترة الأولية للمخطط الجديد من سنة 2015 إلى سنة 2017 يلاحظ من خلال شكل مربع كالدور تقلص من جهة اليمين نتيجة العجز الذي سجله ميزان المدفوعات على طول الفترة والسبب في ذلك راجع لارتفاع فاتورة الواردات وانخفاض أسعار المحروقات حيث وصل متوسط سعر برميل النفط إلى 52.51 دولار سنة 2017، واستقر معدل النمو المتوسط عند نسبة حوالي 3% بسبب تباطؤ في الاقتصاد الذي تأثر بإعادة موازنة المالية على الرغم من أن توقعات الحكومة تحقيق معدل يقدر بـ 7%، وتقلصت مساحة مربع كالدور من الأسفل أيضا بسبب ارتفاع معدل التضخم لارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة في السنوات الأخيرة، واستقرار معدل البطالة المتوسط عند 11%.

أما بالنسبة لسنة 2018، لا يمكن تطبيق مربع كالدور عليها لعدم توفر المعلومات. إن تقارير البنك الدولي تصرح بزيادة الإنفاق في المالية العامة خلال سنة 2018، يتبعها استئناف الضبط المالي على المدى المتوسط، والتمويل النقدي لعجز المالية العامة، وقيود مؤقتة على الصادرات، إضافة إلى إصلاحات هيكلية تهدف إلى تنويع الاقتصاد يضيف مدراء صندوق النقد الدولي، وقد وصل معدل التضخم لهذه السنة 7.4%، وذلك راجع لموجة الأسعار الملتهبة وغلائها التي ضربت الأسواق الجزائرية، وزيادة كتلة النفود الناتجة عن زيادة الإصدار النقدي خاصة وأنها في اقتصاد ريعي غير منتج الذي يزيد من انخفاض قيمة العملة وزيادة معدلات التضخم، وقد كانت زيادات ضريبية في هذه السنة أثقلت كاهل المواطنين وأصبحوا يخصصون أكثر من 60% تقريبا للسلع الغذائية وبقيت تعاني العجز المالي في ميزانيتها نظرا لارتفاع فاتورة الواردات.

عام 2019، تتوقع الحكومة معدل تضخم 7.6% (مصادر وزارة المالية)، مع مطلع سنة 2019 وهذا ما تم رسمه خلال أهداف المخطط الخماسي، وتنوي الرجوع إلى استئناف عملية الضبط المالي من جديد خوفا من إعادة تدهور أسعار المحروقات خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تتوجه إلى رفع إنتاجها من الغاز الصخري، وقد صرح الوزير الأول بإمكانية الشروع في تنفيذ برنامج خاص لتنمية ولايات الجنوب والولايات الحدودية. ويبقى تقييم البرنامج الخماسي 2015-2019 خاصة فيما يخص الاستثمارات العمومية مرتبطا أساسا بمؤشرات الاقتصاد الكلي التي تتغير بتغير الإيرادات النفطية.

رغم كل هذا الوضع المالي إلا أنه لا تزال أمام الجزائر فرص تحدي لحتمية التنويع الاقتصادي خارج المحروقات، من خلال تنويع هياكل الإنتاج ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل بتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بهدف التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية المتمثلة أساسا في تقلبات أسعار البترول، إضافة إلى تشجيع عمل القطاع الخاص بتسهيل عمليات الشراكة بينه وبين القطاع العام، وضرورة التفكير

دولار أمريكي وانعكس ذلك سلبا على ميزان المدفوعات الذي سجل رصيدا سائبا، وتوقف انخفاض معدل التضخم مقارنة بالسنوات السابقة فقد بلغ 4.78% بسبب تضخم الأسعار، عدد البطالين قدر بـ 1.34 مليون بطل، أي ما يعادل 11.2% زيادة طفيفة مقارنة بسنة 2014، بالمقابل تعزز النشاط الاقتصادي بمعدل نمو لنفس السنة السابقة تقريبا 3.76 بسبب استقرار النمو خارج قطاع المحروقات الذي تميز بزيادته الهامشية في النمو مقارنة بصادرات المحروقات. في عام 2016، استمرت مساحة مربع كالدور في التقلص والسبب في ذلك راجع إلى: انخفاض الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل إلى 166 مليار دولار نتيجة استمرار انخفاض أسعار المحروقات فقد وصل متوسط سعر برميل النفط إلى 40.68 دولار، انعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري الذي سجل رصيدا سائبا قدر بـ 14.26 مليار دولار وهذا التراجع الواضح كان سببه أيضا زيادة فاتورة الواردات التي ولدت تضخما مستوردا زائدا بنسبة 1.62% عن سنة 2015، وقد سجلت سنة 2016 نموا جديدا ضعيفا وبطيء غير متوقع لا يكفي لمواجهة التغيرات الاقتصادية وحتى الاجتماعية قدر بـ 3.3%، بالنسبة لمعدلات البطالة عرفت استقرارا عند معدل 10.2% وكان ذلك بسبب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة، تلك الخطة الاستعجالية التي باشرتها الحكومة لمواجهة الأزمة.

أما في سنة 2017، ورغم الزيادة المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي التي قدرت بـ 173.9 مليار دولار مقارنة مع سنة 2016، إلا أن مساحة مربع كالدور تقلصت نتيجة تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام، معدل نمو منخفض جدا بلغ 1.7% وقد أكد تقرير البنك الدولي بأن هذا الانخفاض يخص كل بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خاصة الذين غيروا سياستهم المالية مع هبوط أسعار النفط يضيف تقرير البنك الدولي، وزاد اتساع الحساب الجاري نتيجة لهبوط الصادرات الهيدروكربونية، وزادت قيمة الواردات وانخفضت الاحتياطات بمقدار 17 مليار دولار أمريكي لتبلغ 96 مليار دولار أمريكي، مما تسبب في الرصيد السالب لميزان المدفوعات، رغم استقرار النمو في القطاع غير الهيدروكربوني، نتيجة لهذه الاختناقات المالية انتهجت الجزائر سياسة تقشفية وقلصت من الإنفاق الحكومي، وإزاء صدمة أسعار النفط الأخيرة أجرت السلطات عملية ضبط مالي خلال الفترة (2016-2017) أدت إلى انخفاض الاستثمارات العمومية وزيادة الضرائب التي أثقلت جيوب المواطنين. تواصل عملها على انتهاز إستراتيجية طويلة الأجل لإعادة صياغة نموذج النمو الجزائري، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم التي قاربت 5.59%، أما معدلات البطالة عاودت الارتفاع لتصل إلى 12%، ونتيجة لذلك قررت الحكومة انتهاز سياسة التمويل بالعجز كما سبق الذكر وزيادة طبع النقود، لكن مع مطلع سنة 2018 اعتمدت موازنة توسعية من أجل تخفيض معدلات البطالة وزيادة مناصب الشغل.

دائما بمرحلة ما بعد البترول.

5. خاتمة

عرف الاقتصاد الجزائري عدة تقلبات في بنيته، حتمت على الحكومة مباشرة مجموعة من الإصلاحات، انجر عليها عدة تغيرات وانعكاسات على مؤشرات الاقتصاد الكلي، والمتمثلة أساسا في أهداف مربع كالدور وهي البطالة، التضخم، معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات، وقد كانت تلك المؤشرات متغيرة من سنة لأخرى خلال فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي الجديد، حيث أظهرت الدراسة أن مساحة مربع كالدور عرفت أشكالا عديدة من توسع وتقلص حسب مؤشرات الاقتصاد الكلي لذات الفترة، والملاحظ أنها كانت تتماشى كثيرا مع إيرادات الجباية البترولية التي عرفت فترات تدهور مفاجئة، بدء من سنة 2014 عرقلت مسيرة البرنامجين المسطرين، لكن على الرغم من ضخامة المبالغ المالية التي رصدت لهما تبقى إنتاجيتهما ضعيفة نظرا للارتباط الوثيق للاقتصاد بقطاع المحروقات الذي يعرف حالة الالاستقرار.

قد تم اختبار صحة الفرضيات السابقة الذكر من خلال الجانب التطبيقي، والتوصل إلى النتائج التالية:

- يعتمد تحليل كالدور لقياس أداء اقتصاد ما على أربع مؤشرات مهمة وهي: البحث عن النمو الاقتصادي حيث نسبتة 6% تمثل النسبة المثالية له، والبحث عن التشغيل التام أي معدل البطالة يساوي صفرا، والبحث عن التوازن الخارجي، أي يجب أن يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا أو يقارب 2%، والسعي إلى تحقيق معدل تضخم معدوم أو لا تتعدى نسبته 3%.

- فعلا كان لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي أثارا على الاقتصاد تجلت في تخفيض معدلات البطالة التي وصلت إلى 10.6% سنة 2014، واستمر برنامج النمو الجديد بنفس الوتيرة لكن سرعان ما تباطأ النشاط الاقتصادي نظرا لانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار المحروقات خاصة نهاية سنة 2015 وبداية سنة 2016، فاختلف التوازن وسجل ميزان المدفوعات أرسدة سالبة على طول الفترة 2015-2017، وارتفعت معدلات البطالة من جديد حيث وصلت إلى 12% سنة 2017، ويتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 7.6% سنة 2019.

- نتائج الدراسة التطبيقية تؤكد الارتباط الشديد لاقتصاد الجزائر بصادرات المحروقات حيث عرفت مساحة مربع كالدور تمهدا وتقلصا لمؤشرات الاقتصاد تبعا لزيادة وانخفاض أسعار المحروقات، إضافة إلى ضعف الآلة الإنتاجية وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة كميات الطلب المتزايدة، لكن تبقى سياسة التنويع الاقتصادي بديل الحكومة لقطاع المحروقات؛ إضافة إلى ذلك قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

■ ارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كامل بقطاع المحروقات يمثل مؤشرا مهما لتعرضه للصدمات والهزات غير المتوقعة التي تؤثر على أداء الإنفاق الحكومي وإنتاجية البرامج التنموية؛

■ مناصب الشغل التي تم استحداثها كانت ظرفية لأنها تنتهي بمجرد انتهاء البرامج الحكومية، أو أن غالبيتها عقود ما قبل التشغيل محددة المدة؛

■ العائق الذي يقف أمام تطور الاقتصاد الوطني هو صعوبة تنويع و تخصيص البنية الاقتصادية، ونقص الاستثمار في القطاع السياحي والخدمات الذي بإمكان الدولة تعويض النقص من خلالهما في خلق مناصب الشغل؛

■ إتباع الدولة سياسة التمويل بالعجز وزيادة طبع النقود المالية سنة 2017 مع ارتفاع الأسعار أدى إلى تزايد معدل التضخم الذي يتوقع أن يصل إلى 7.6% والذي يعتبر مؤشر خطر على الاقتصاد إن لم تعاود النظر في تعديل سياستها النقدية.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

الإحالات والمراجع

- 1- محمد صلاح(2016)، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر وفق المربع السحري لكالدور، دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16، جامعة مسيلة الجزائر، ص12
- 2- ميهوب مسعودي(2017) دراسة قياسية لمؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين: 1990-2015، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص13.
- 3- زكرياء مسعودي(2017)، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص15
- 4- Chauvet Christophe(2016), « Politique économique, Cours et exercices », Paris, Edition Dunod., <http://academic.fimaktabat.dz>, Consulté le : 10/11/2018, pp.07-08
- 5- Julien Floer, le carré magique de Nicholas Kaldor, 2015, P10 <http://richesse-et-finance.com/le-carre-magique-de-nicolas-kaldor/>, Consulté le 05/02/2019
- 6- محمد صلاح(2016)، مرجع سبق ذكره، ص.267.
- 7- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب(2010)، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد. من خلال حالة الجزائر، دوان المطبوعات الجامعية، ص37.
- 8- kouider Boutaleb(2004), « La politique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D Le cas de l'Algérie », <https://elbassair.net>, Consulté le 07/01/2019, p: 02.
- 9- طاهر رياض البياتي، خالد توفيق الشمري(2011)، مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، عمان الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص 249.
- 10- عبد المجيد قدي(2009)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص52.
- 11- ضياء المجيد الموسمي(2015)، التنمية الاقتصادية في: التثبيث والتكيف والإصلاح الهيكلي للاقتصاد، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 134

- 12- هوارى عامر، قاسم حيزية (2013)، "السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: "السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات"، جامعة سوق أهراس، ص 12.
- 13- مصالح الوزير الأول (2010)، ملحق بيان السياسة العامة، ص ص 48-49.
- 14- بيان اجتماع مجلس الوزراء (2010)، برنامج التنمية الخماسي، الموقع الإلكتروني: algerianembassy-saudi.com تاريخ الإطلاع: 13/11/2018 ص 03
- 15- بوابة الوزير الأول نقلا عن الموقع: <http://www.premier-ministre> تاريخ الإطلاع: 13/11/2018، ص 12.
- 16- الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا، الموقع: <https://www.uneca.org> تاريخ الإطلاع: 14/11/2018، ص 02.
- 17- بشير مصطفى (2015)، نهاية الربيع، الأزمة والحل، الجزائر، جسر للنشر والتوزيع، ص 195.
- 18- صندوق النقد الدولي، خبراء الصندوق يختتمون زيارة مشاورات المادة الرابعة لعام 2018 إلى الجزائر، ص 19، تاريخ النشر: 12/03/2018، على الموقع: <http://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/03/12/pr1882-imf-staff-completes-2018-article-iv-visit-to-algeria>، تاريخ الإطلاع: 14/11/2018.
- 19- أطويل حدة، سلطاني فيروز (2018)، تقييم فعالية سياسات التشغيل والبرامج الحكومية في الحد من البطالة في الجزائر، خلال الفترة 1990-2014، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد: 01، <https://www.asjp.cerist.dz>، تاريخ الإطلاع: 17/11/2018، ص: 154

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلفون فتحة بروبّة وآخرون، (2020)، دراسة التشغيل، سياسة الإنفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة: 2010-2019، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 105-117